

اثر استراتيجيات ادارة الارباح في تغيير التدرج الائتماني

أ.م.د. زينب مكي البناء

جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد

شيماء هادي نعمة

الباحث

Abstract

This study aims to determining the effect of Earnings management strategies on Credit rating changes . And this is executed by depending on Earnings management strategies Both types: the first Accruals-based earnings management (AM) and the second Real earnings management (RM) . As was expressed Credit rating through financial ratios. The study is being conducted in the Iraqi banking sector. The financial information is obtained by each bank of the study sample analyzed for this purpose and the sample consists of twelve banks. For the period from 2004 to the end of 2016. The study reached several conclusions that can be expressed briefly that there is an impact of the behavior of profit management on the changes in the credit rating of each of the Iraqi banks individually and collectively.

ملخص

الهدف من الدراسة تحديد اثر استراتيجيات إدارة الأرباح في التغيير في التصنيف الائتماني ومن اجل ذلك ، تم اعتماد استراتيجيات ادارة الارباح بنوعيه (إدارة الأرباح المستتدة الى الانشطة الحقيقية و إدارة الأرباح الى اساس الاستحقاقات) ، كما تم التعبير عن التصنيف الائتماني عن طريق النسب المالية . أُجريت الدراسة في القطاع المصرفي العراقي اذ تم الحصول على المعلومات المالية اللازمة بنشاط كل مصرف من المصارف عينة الدراسة التي بلغ عددها اثنا عشر مصرفاً للمدة من 2004 ولنهاية عام 2016 . تم استخدام نسبة الربح السنوي إلى اجمالي الارباح خلال سنوات الدراسة ، ونسبة الرافعة المالية لقياس التصنيف الائتماني ، واختبار الارتباط البسيط ، واختبار معنوية الارتباط T ، واختبار الانحدار البسيط ، واختبار معنوية الانحدار F ، ومعامل التحديد R² لقياس تأثير المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة ، واخيرا تم استخدام البرنامج الاحصائي SPSS 21 . تم التوصل إلى أنه يوجد تأثير لسلوكيات ادارة الارباح على التغيير في التدرج الائتماني لكل مصرف من المصارف العراقية متفردةً ومجمعةً.

المقدمة

لوحظ اهتمام الادبيات المالية والمحاسبية ، المهنية منها والأكاديمية ، في الوقت الحالي بإدارة الأرباح والأسباب الداعية للعمل بها، وقد تزايد هذا الاهتمام بعد تعرض العديد من الشركات العالمية والعربية للإفلاس .اذ تعتمد عملية اعداد القوائم المالية على عدة معايير مالية ومحاسبية ، وعندما تكون نتيجة الأعمال التي تظهرها القوائم المالية اقل من صافي الربح في السنوات السابقة ، يتم اعادة النظر بالبيانات المالية ، فتعمل ادارة المؤسسة عن طريق اتباع أساليب ادارة الارباح اختيار السياسات المحاسبية (كالاختيار بين طريقتي القسط الثابت او الاندثار المعجل للموجودات الثابتة مثلا) ، لكن هذه الاجراءات سوف تؤثر سلباً في موثوقية القوائم المالية وتعبيرها الدقيق عن نتيجة النشاط ، إلا أن حرص الادارة على ممارسة إدارة الأرباح ، تؤدي إلى نتائج ايجابية للمديرين والملاك. هنا يبرز السبب الرئيس من القيام بهذه الإجراءات وكيفية تأثيرها في ارقام الدخل المعلن . بما أن التدرجات الائتمانية الصادرة لمصدري السندات طويلة الأجل تميل إلى أن تكون مستقرة على مر السنين بالنسبة لمعظم الشركات ، فإن التغير في التدرج الائتماني يُعد حدثاً رئيساً لمصدرها . إذ تقوم وكالات التدرج الائتماني بمراقبة المخاطر الاعمال والمخاطر المالية للشركة ورفع تقارير عن التدرج الائتماني بناءً على التقارير المالية والتنظيمية ومعلومات الأداء الخاصة بالمعاملات المالية والمعلومات الجديدة من مصادر متنوعة. لذلك تركز هذه الدراسة على كيفية تأثير تغيرات التدرجات الائتمانية المقبلة في إفصاح الشركات عن أدائها وحوافزها الإدارية للمشاركة بنشاط في إدارة أرباحها المتزايدة . لذا قسم البحث الى ثلاثة مباحث تضمن الاول منهجية البحث وتتطرق الثاني الى الاطار المفاهيمي لاستراتيجيات ادارة الارباح وتناول البحث الثالث التدرج الائتماني والمبحث الرابع الجانب التحليلي.

المبحث الأول

منهجية الدراسة

اولاً : مشكلة الدراسة

إن عملية إدارة الأرباح في الشركات تعد من الأمور المهمة ؛ كونها تسهم في استقرار معدلات الأرباح السنوية نوعاً ما ومن ثم تقليل مخاطر تذبذبها فضلاً عن إمكانية تخمين كلف الضرائب والتمويل بشكل أفضل . كما ان التدرج الائتماني للشركات يعد من أولويات المستثمرين في هذه الشركات كونه يمثل مقياساً لمقدار المخاطر التي تتعرض لها الشركات ومن ثم تحديد مقدار الفائدة (علاوة المخاطرة) عند الاستثمار في هذه الشركات سواء لشراء أسهم أو السندات ، ومن هنا يمكن ان تصاغ مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية :

١. هل تهتم ادارات المصارف المبحوثة باستراتيجيات إدارة الأرباح ؟
٢. هل تهتم ادارات المصارف المبحوثة بالتصنيف الائتماني ؟
٣. هل أن معدلات الارباح السنوية بين المصارف المبحوثة متقاربة نوعاً ما ؟ وهل سينعكس ذلك على التصنيف الائتماني لكل مصرف ؟
٤. هل هناك تأثير معنوي مباشر لاستراتيجيات إدارة الأرباح في التدرج الائتماني ؟

ثانياً : اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى بيان اثر استراتيجيات إدارة الأرباح في تغيير التدرج الائتماني للشركات كما تسعى الى تحقيق الاهداف الاتية :

١. دراسة وتحليل الارياح التي يحققها كل مصرف لسلسلة زمنية ومعرفة مدى استقرارها .
٢. دراسة وتحليل وتصنيف المصارف المبحوثة بحسب تصنيفها الائتماني ومعرفة اكثر المصارف اماناً ، والتي تحقق اعلى تصنيف ائتماني ومقارنتها مع باقي المصارف المبحوثة .
٣. تقديم المفاهيم والأطر النظرية والمفاهيمية لاستراتيجيات إدارة الأرباح والتدرج الائتماني .
٤. تقديم مجموعة من التوصيات والنصائح الى الشركات المبحوثة اعتمادا على ما تتوصل اليه الدراسة في الجانبين النظري والتطبيقي .

ثالثاً : اهمية الدراسة

تتمحور اهمية الدراسة من كونها حاولت ايضاح مفهوم استراتيجيات إدارة الأرباح وطرقها بشكل يسهم في تعزيز معلومات اصحاب القرار في إدارات المصارف قيد الدراسة ، وايضاح مدى انعكاس ذلك في الصحة المالية عن طريق الدرجة الائتمانية التي يحققها كل مصرف قياسا بإجمالي المصارف قيد الدراسة . ترجع اهمية الجانب الاكاديمي للدراسة إلى ندرة الدراسات في البيئة العراقية التي تناولت أثر استراتيجيات إدارة الأرباح في التصنيف الائتماني للمؤسسات وللمصارف بشكل عام .

كما تتبع اهمية إدارة الأرباح من أهمية الآثار الايجابية والسلبية الناتجة عن استخدام استراتيجياتها لإظهار نتيجة النشاط والموقف المالي بما يحقق أهدافها القصيرة والطويلة الأجل وبشكل خاص بعد التعرض للزمة المالية سنة ٢٠٠٧ وقيام كبرى الشركات بإشهار افلاسها وانهارها . كما تزداد اهمية الدراسة بسبب اهمية موضوع التدرج الائتماني التي تتجلى في توجيه الموارد المتاحة نحو القنوات الاستثمارية ، فهو عامل حيوي مهم في استقطاب المستثمرين كما يساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة فالتصنيف الائتماني للشركات يعكس درجة الملاءة المالية التي تتمتع بها الشركات وقدرتها في الحصول على القروض وامكانياتها في السداد . هذا التصنيف الممنوح يعزز من امكانية دخولها إلى الاسواق المالية والعمل فيها والحفاظ على الحصة السوقية .

رابعاً : فرضيات الدراسة

١. الفرضية الرئيسة الاولى : التي مفادها لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية لاستراتيجيات إدارة الأرباح و التدرج الائتماني للمصارف المبحوثة .
 ٢. الفرضية الرئيسة الثانية : التي مفادها لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لإدارة الارياح في التدرج الائتماني للمصارف المبحوثة .
- خامساً : الادوات الاحصائية المستخدمة في الدراسة

١. نسبة الربح السنوي إلى اجمالي الأرباح خلال سنوات الدراسة (2016 - 2004) .

٢. نسبة الرافعة المالية لقياس التصنيف الائتماني

$$\frac{\text{اجمالي المطلوبات}}{\text{المطلوبات + حق الملكية}} = \text{الرافعة المالية}$$

٣. اختبار الارتباط البسيط ، واختبار معنوية الارتباط T ، واختبار الانحدار البسيط ، واختبار معنوية الانحدار F ، ومعامل التحديد R² ، وتم استخدام البرنامج الاحصائي SPSS 21

سادساً : حدود الدراسة

خامساً : الحدود الزمانية : حددت مدة الدراسة بسلسلة زمنية غطت مدة أمدها (13) سنة امتدت بين (2004-2016) جمعت عنها البيانات اللازمة لتحليل المصارف عينة الدراسة. ومبررات اختيار هذه المدة هو الاستقرار النسبي لسوق العراق للأوراق المالية لتلك المدة ، إذ تم استبعاد سنة ٢٠٠٣ وما قبلها نتيجة لظروف البلد والأحداث التي طالت الشركات والمؤسسات المالية بالإضافة إلى توقف سوق العراق للأوراق المالية عن ممارسة نشاطه لمدة طويلة مما يؤثر في متطلبات الدراسة.

المبحث الثاني

الإطار المفاهيمي لاستراتيجيات إدارة الأرباح

أولاً : إدارة الأرباح المفهوم والاهمية

تمثل إدارة الأرباح اختيار المدير للإجراءات والسياسات المحاسبية ، كإعلان عن ارباح متوقعة و الكشف الطوعي عن المعلومات ، وكيفية تأثير تقدير محاسبة الاستحقاقات في الأرباح بطريقة مقصودة . كما تحدد كفاءة اختيار السياسات المحاسبية بكفاءة الإدارة على تصميم تلك السياسات وتطبيقها (Gaio,2011) ، إذ إن فقدان مصداقية البيانات المالية، يعرقل وصول المعلومات للمستثمرين والمقرضين عن حسن سير أسواق رأس المال (Ahmed,et al ,1999) . وذكر (حسن،٢٠١٥) ان المديرين والمحاسبين وجدوا أن إدارة الاستحقاق المحاسبي امراً جذاباً والسبب في ذلك ان إدارة الأرباح على اساس الاستحقاق هو امر غير ظاهر تماماً ، ومن ثم لا يحتاج إلى الإفصاح عنه او تبريره فهو يمثل وسيلة مفضلة لديهم ؛ بسبب انخفاض تكاليفه بشكل نسبي . إن اغلب الادبيات التي تناولت إدارة الأرباح قسمتها الى أحد الشكليين (Kin ,2008)

١. الشكل الاول هو إدارة الأرباح عن طريق إدارة الاستحقاقات المحاسبية .
٢. الشكل الثاني الإدارة الحقيقية للأرباح التي تؤثر في التدفقات النقدية .

وسيتم بيان مفهوم إدارة الأرباح بحسب التسلسل الزمني لظهورها وكما مبين في الجدول رقم (1)

جدول (1)

مفهوم إدارة الأرباح

ت	اسم الباحث والسنة والصفحة	المفهوم
1	(Schipper,1989)	(تدخل مقصود من قبل الإدارة في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية من أجل الحصول على مكاسب خاصة للوحدة الاقتصادية أو لإدارتها)
2	(Ashari,et.al.,1994)	بأنه عملاً متعمداً من لدن إدارة الشركة لأغراض تخفيض تقلبات الدخل وذلك عن طريق التلاعب بالسياسات والادوات المحاسبية المتبعة فيها .
٣	(Healy&Wahlen,1999)	العملية التي تحدث عند استخدام الادارة الحكم الشخصي في إعداد التقارير المالية وفي إعادة هيكلة المعلومات لتغيير التقارير المالية أما لتضليل بعض المساهمين عن الأداء الاقتصادي الأساس للشركة أو التأثير في النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المعلن عنها
٤	(Stephen,et. al., 2000)	انها عملية اختيار طرائق محاسبية في ضوء المبادئ المقبولة قبولاً عاماً (GAAP)، لكنها لا تظهر الحقيقة.
٥	(Mohanram,2003)	تحريف مقصود في الأرباح الذي يوصل الى أرقام محاسبية مختلفة بشكل أساس عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب، وذلك عندما يتخذ المديرون قرارات لا تخضع لأسباب استراتيجية لكن فقط للتعديل على الأرباح .

المصدر: من اعداد الباحثين اعتماداً على الادبيات الواردة انفا

ثانياً: دوافع إدارة الأرباح وأهم أسبابها

أظهرت الدراسات البحثية المختلفة الدوافع الإدارية وراء اتباع الادارة لممارسات إدارة الأرباح . فقد حددت دراسة Hepworth قبل نصف قرن تقريباً وجود دوافع لتفضيل سياسة محاسبية دون غيرها من بين الطرق والأساليب البديلة المتاحة كتفضيل الرسوم الضريبية على أساس الدخل، وثقة المساهمين و قدرة العاملين في الإدارة على الإفصاح عن ارباح مستقرة بما يتناسب مع التوقعات عن زيادة أو نقصان الإيرادات المتوقعة (Hepworth, 1953) . وأكد في هذا المجال (Feng,2011) على وجود عدة دوافع منها :

١- توقعات الأسواق : تدني نسبة الارباح المتحققة نسبة إلى توقعات المحللين في الاسواق المالية ، سوف يعرض الشركة لعدة مخاطر منها مخاطر انخفاض اسعار الاسهم بعد الاعلان عن الارباح ، كما ستواجه الادارة التنفيذية ضغوطاً هائلة عند مقابلة توقعات المساهمين والمحللين الماليين عن أداء الشركة وذلك من اجل تعظيم سعر اسهمها السوقي وتحقيق اهداف الشركة .

٢- تمهيد الدخل : المنظمات التي تواجه تقلبات صغيرة في الخسائر والأرباح يكون امامها حافز نحو تضخيم أرباح المدة الحالية . إذ تعمل الإدارة على تقليل تباين الدخل باستخدام ادوات محاسبية. اما الشركات التي حققت أرباح ضخمة بشكل غير اعتيادي ، فستعمل على تحويل جزء من الأرباح الحالية إلى حساب الاحتياطات ؛ لذلك يكون عليهم ضبط

حساب الاستحقاقات أكثر من اللازم لتغطية تكاليف مستقبلية لكي يظهر سير الأرباح بشكل متتابع غير ضعيف مقارنة مع التقارير المعلنة التي تظهر استمرار تزايد الأرباح الفصلية والسنوية ، وعندئذ يمكن للمديرين من تعظيم أسعار الأسهم لشركاتهم (Rahman atel,2013) .

٣- دوافع تعاقدية : تظهر أهمية الدوافع التعاقدية كمحفز لإدارة الأرباح التي تستند الى البيانات المحاسبية في تنظيم بعض العلاقات التعاقدية مع الغير مثل عقود الإقراض التي تترك أثراً واضحاً في توزيع المواد لمقابلة التكاليف المترتبة عليها (Healy & Wahlen ,1999) .

٤- دوافع تنظيمية : يفرض عمل الشركات المساهمة تشريعات مختلفة قد تولد لدى المديرين الدافع لإدارة الأرباح . فقد تكون هذه التشريعات خاصة بقطاع معين مثل قطاع البنوك الذي يخضع لتشريعات خاصة مثل متطلبات كفاية رأس المال capital adequacy requirements . وقد تكون تشريعات عامة مثل تشريعات مكافحة احتكار antitrust regulation أو غيرها .

٥- عقود الديون : عقد الديون طويلة الأجل (مثل السندات) تتضمن عدة موثيق تتعهد بها الشركة لحماية أصحاب الديون. تواجه الشركات تكاليف عالية عند عدم احترامها لتلك العقود ؛ لذلك يبرز هنا دافع رئيس من المدراء لإدارة الأرباح ؛ لتجنب تعرضهم إلى خسائر إلى حد كبير (Chi & Brossa,2013) .

ثالثاً: اساليب إدارة الأرباح المحاسبية وتجميل صور الدخل:

أن إدارة الأرباح ظاهرة سلوكية تجمع بين حالة الزيادات والتخفيضات التمهيدية للأرباح من أجل الاحتيال في عملية العرض والقياس والافصاح عن الأرباح المحاسبية في الكشوفات المالية ، لتحقيق نتائج مستهدفة أهداف خاصة بأعمال الشركة أو بإدارتها (Schipper,1989) .

وهناك الكثير من الأساليب والممارسات التي تستخدم في هذا المجال، وفيما يأتي سنستعرض أهم تلك الممارسات والهدف من القيام بها :

١. تمهيد الدخل : هو أسلوب تستخدمه الشركات عندما ترغب بإظهار تقارير مالية تتسم بنمو ثابت في الأرباح أو مستقر نسبياً ، والعمل على اخفاء تغييرات الدخل الفعلي في اوقات الازمات، في ظل مبادئ المحاسبة المقبولة ومبادئ الإدارة وعن طريق اجراء التسويات لتقليل التباين في نتيجة اعمال المنشأة ولجذب المساهمين. (Fudenberg & Tirole,1995) .

٢. المحاسبة الإبداعية : تمثل دوراً رئيساً عند محاولة الادارة التلاعب بأرقام الأرباح المحاسبية عن طريق احتساب قسط الاندثار يتطلب تقدير العمر الإنتاجي وقيمة الخردة للأصول القابلة للاندثار؛ لذا يستخدم المديرون تقديرات العمر الانتاجي وقيمة الخردة للتأثير على الأرباح باتجاه او باخر، وذلك لتخفيض مصروف الاندثار من اجل تضخيم الأرباح (Scott & Pitman,2001) .

٣. مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً GAAP تمنح للشركة أسلوب " الاختيار الانتقائي " من بين السياسات المحاسبية المسموح بها والبدائل القانونية المتاحة . تعمل الإدارة على تعظيم قيمة الأرباح المعلنة ، كإجراءات توقيت الاعتراف

بالإيرادات او المصروفات، او اختيار ما بين طريقة الـ (FIFO) وطريقة (LIFO) لتقييم المخزون (على افتراض ارتفاع الأسعار) ، وكذلك طريقة القسط الثابت لاندثار الموجودات الثابتة (Stice et al ,2005) .
 ٤ . الإدارة الذكية للأرباح واختيار التوقيت المناسب لإجراء الصفقات : إن التغيير بأسعار الاوراق المالية في السوق المالي لا يمثل أرباحاً، انما ينبغي اختيار توقيت البيع او الشراء ، وهذا التوقيت هو من يجلب الأرباح(الفرق بين التكلفة التاريخية وسعر البيع). (Stice et al ,2005)

رابعاً : استراتيجيات إدارة الأرباح

تتضح امكانية مديري الشركة من استخدام إدارة الأرباح بكفاءة ، عندما تكون هناك توقعات عن تغيرات التصنيف الائتماني في المستقبل للشركة ، اذ يوجد نوعان من إدارة الأرباح التي يمكن للمديرين التنفيذيين استخدامها لتغيير الأرباح ، النوع الاول هو إدارة الأرباح الموثقة على اساس القرارات المحاسبية أو المستحقات وهي "إدارة الأرباح المحاسبية" ، والنوع الثاني إدارة الأرباح على اساس القرارات التجارية الحقيقية أو الأنشطة الحقيقية التي تم تعريفها على أنها "إدارة الأرباح الحقيقية" . وسوف يتم طرح اثنين من طرائق قياس إدارة الأرباح التي تسبق التغير في التصنيف الائتماني .

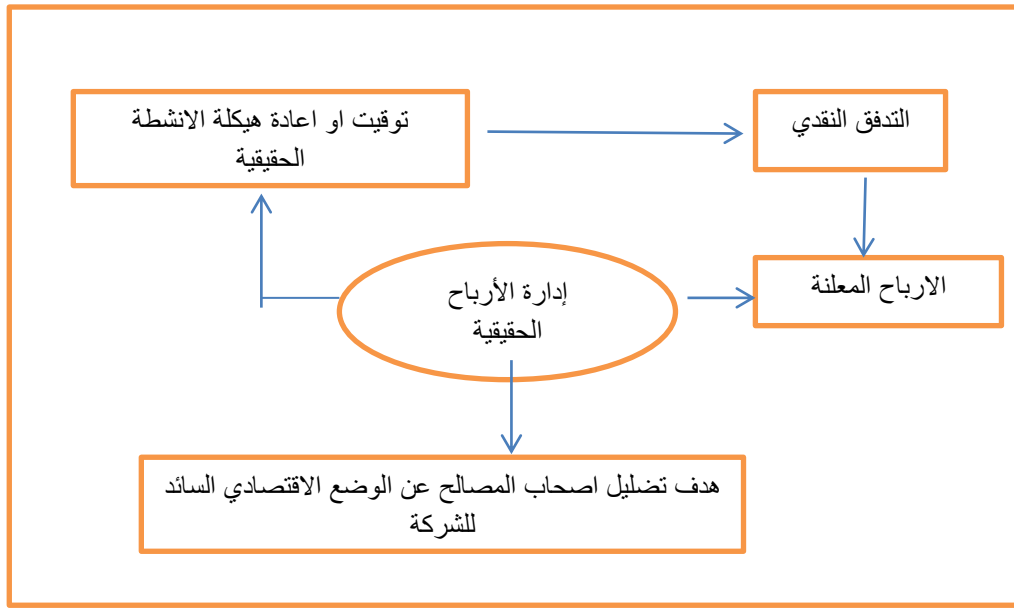
١ . إدارة الأرباح القائمة على أساس محاسبة الاستحقاق : (AM) Accruals-based earnings management

نظرا للمشكلات التي عانى منها الاساس النقدي^١ عند مقابلة وتوقيت الإيرادات والمصروفات في نهاية المدة المالية ، أثارت العديد من الشكوك في امكانية قياس أداء الشركة بالاعتماد على هذا الاساس. في مقابل ما يتمتع به أساس الاستحقاق في إعداد البيانات المالية المنشورة من القبول التام والدعم من قبل الهيئات المخولة بوضع المعايير المحاسبية ، كونه أكثر عدالة من الأساس النقدي في تحديد نتائج أعمال الشركات (السيد، ٢٠٠٤) . ويمكن استخدام المستحقات المحاسبية كطريقة لمعرفة سياسيات الشركة ، ومن ثم الكشف عن اسلوب إدارة الأرباح (George,2013) . تجدر الإشارة انه رغم المزايا التي يتمتع بها اساس الاستحقاق كمؤشر لأداء الشركة ، الا ان مرونته الواسعة قد تسمح للإدارة بالاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة واستخدام التقديرات المحاسبية لتحقيق اهداف خاصة . وبالنتيجة تضليل اصحاب المصالح عن الوضع الاقتصادي السائد للشركة (Healy & Wahlen, 1999) . تمثل محاسبة الاستحقاق مجموعة من السياسات المحاسبية المقبولة قبولا عاما ، كما انها تتسم بمرونة كافية ، وهذه المرونة جعلتها احدى الوسائل الاكثر استخداما لإدارة ارباح الشركة لكونها من العمليات الداخلية التي لا تكشف عنها الارقام المحاسبية في الكشوفات المنشورة . كما ان المرونة الموجودة في تطبيق اساس الاستحقاق التي من شأنها التأثير في صافي الارباح المعلنة بالشكل الذي يحقق دالة هدف الادارة على حساب دالة هدف اصحاب المصالح الاخرين (حسن، ٢٠١٥) .

^١ عند استخدام المحاسبة على أساس النقد cash-basis accounting ، تقوم الادارة بتسجيل المعاملات التجارية التي تنطوي على الاستلام أو الدفع نقدا فقط. ويتم تجاهل جميع المعاملات التجارية الأخرى. فمثلا إذا كان النشاط التجاري يتضمن مبيعات بمقدار \$ ١٠٠٠ على الحساب ، مع تسليم العميل للبضاعة ولكن دون دفع ثمنها حتى تاريخ لاحق، فإن الادارة هنا لن تقوم بتسجيل عملية البيع حتى تستلم الدفع النقدي من العميل. وبالمثل، فإن الشركة لن تسجل قيمة المشتريات \$ ٢٠٠٠ من المخزون على الحساب حتى تُسدد فعلا المبالغ النقدية لتلك المشتريات في تاريخ لاحق، على الرغم من أنها استلمت أصناف المخزون من مورديها فعلا .

٢ . إدارة الأرباح الحقيقية : (RM) Real earnings management

بصفة عامة ركزت البحوث السابقة على ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية. وشهدت السنوات القليلة الماضية نشر العديد من الأبحاث حول موضوع إدارة الأرباح الحقيقية ، بعد تحويل عمل الادارة التنفيذية من الاستحقاق المحاسبي إلى الأرباح الحقيقية بعد صدور قانون Sarbanes-Oxley (SOX)^٢ في الحد من الاحتيال في القوائم المالية للشركات وحماية المستثمر . وتمثل إدارة الأرباح الحقيقية حقل جديد في الابحاث الاكاديمية ، فمازال الجدل قائماً عن كيفية تحفيز induce او تثبيط mitigate العمل بها واهم الدوافع والقيود وتحديد العوامل المساهمة في تضليل الأرباح عن طريق الأنشطة الحقيقية (Sellami,2015) .



شكل رقم (1)

تعريف إدارة الأرباح الحقيقية

Source: Sellami ,Mouna: Incentives and Constraints of Real Earnings Management : The Literature Review , International Journal of Finance and Accounting , 4(4) 2015, p207.

^٢ هو قانون أمريكي يوجب على الشركات أن تضمن وتعتمد المعلومات المالية من خلال أنظمة الرقابة الداخلية. فحسب هذا القانون سيتم تحميل الرئيس التنفيذي CEO ومدير القطاع المالي CFO مسؤولية شخصية عن إعلان بيانات مالية خاطئة. وقد جاء هذا القانون إثر تداعيات المخالفات المالية الجسيمة التي أدت إلى انهيار شركتي إنرون وورلد كوم.

٢-١. طرائق إدارة الأرباح الحقيقية

هناك العديد من التقنيات الخاصة بهذا النوع من الادارة اهمها (Roychowdhury,2006) :

٢-١-١. الخصم الممنوح للعملاء سواء عند البيع أم بقصد تعجيل الدفع .

٢-١-٢. تخفيض الأعباء الإضافية عن طريق اختيار التوقيت المناسب للاعتراف ببعض المصروفات مثل المصروفات الادارية والعمومية (المصاريف الاختيارية).

٢-١-٣. رسملة تكاليف البحث والتطوير .

٢-١-٤. إدارة الاستثمارات عن طريق اختيار التوقيت المناسب لبيع او شراء الموجودات الثابتة .

٢-٢. أنواع القيود التي تحد من ادارة الارباح الحقيقية :

تشير الدراسات إلى معرفة ما إذا كانت خصائص حوكمة الشركات تقلص من عمل إدارة الأرباح الحقيقية بأنواعها. وأن آليات الحوكمة الرشيدة تؤثر في عوائد السندات وتصنيفاتها من خلال تأثيرها على مخاطر التخلف عن السداد للشركة (Bhojraj & Sengupta, 2003) ، وهناك انواع من القيود المرتبطة بحوكمة الشركات التي يمكن أن تلعب دورا في الحد من إدارة الأرباح الحقيقية هي :

٢-٢-١. اعضاء مجلس الإدارة المستقلين : اوضحت دراسة (Visvanathan,2008) دور الخصائص التي يتمتع بها كل من اعضاء مجلس الإدارة، ولجان المراجعة بوصفها إحدى لجان مجلس الإدارة على توزيعات الأرباح في الشركات ، كما أن الخصائص العامة لحوكمة الشركات مهمة جدا في الحد من إدارة الأرباح على اساس الاستحقاق وليست مهمة في الحد من ادارة نشاط الارباح الحقيقية وبوجه عام اظهرت هذه الدراسة أن الاعضاء المستقلين في مجلس الإدارة وحدهم يثبتون ممارسات الادارة الحقيقية للأرباح .

٢-٢-٢. الملكية المؤسسية : إن المستثمر المؤسسي له دورٌ كبيرٌ في كشف طرائق التلاعب في الأنشطة الحقيقية والحد منها، وذلك ؛ لامتلاكه الخبرة والمهارة والقدرات التحليلية وامكانية اكتشاف التلاعب . (Roychowdhury, 2006).

٢-٢-٣. تعويضات اللجنة التنفيذية : من العوامل التي تقلل من سلوكيات إدارة الأرباح الحقيقية هي تأثير تعويضات الرئيس التنفيذي على الادارة الحقيقية للأنشطة عن طريق نفقات البحث والتطوير (Cheng, 2004)

المبحث الثالث

التدرج الائتماني Credit Rating

أولاً : مفهوم التدرج الائتماني

يمثل التدرج الائتماني آراء واحكام محللين متخصصين عن الجدارة الائتمانية الاجمالية للشركات او الجدارة الائتمانية للسندات او أي التزامات مالية اخرى ، للتعبير عن امكانية الجهة المصدرة على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عليها اثر الاقتراض . وسنستعرض مفاهيم التدرج الائتماني حسب اراء الكتاب كما في الجدول (٢)

جدول (٢)

مفهوم التدرج الائتماني

ت	المصدر	مفهوم التدرج الائتماني
١	(George & Clay,1978)	هي المصدر الرئيسي لمعلومات المستثمرين عن " الجودة " وقابلية تسويق مختلف إصدارات السندات .
٢	(طفاح،٢٠٠٥)	هي رأي الوكالة المانحة للتدرج في مقدرة الدولة المقترضة على الوفاء بديونها.
٣	(Feschijan,2008)	هي القدرة المقترضة على الوفاء بالمواعيد النهائية المتفق عليها والمتعلقة بسداد الائتمان والفائدة المستحقة دون التأثير على حيوية المقترض، وعملية السداد يجب أن تستند إلى الدخل المستلم في عملية المقترض دون التأثير سلباً في وضعه المالي، ونتائجها المالية .
٤	(التميمي،٢٠٠٩)	يعرف بأنه عبارة عن عملية تهدف إلى توفير المعلومات والتقييم المستقل حول مدى ملاءمة الشركة المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية، أو جودة الأوراق أو المنتجات المالية، وفي الوقت نفسه لا يعتبر التدرج ضماناً بقدره المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها .
٥	(White, 2010)	هو تقديم رأي استشاري عن الجدارة الائتمانية الكلية للمدين، مع التركيز على قدرة المصدر ورغبته في الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها. الا انه لا يحدد اي التزامات مالية ولا يأخذ في الاعتبار طبيعة الالتزام وأحكامه، وحالة الافلاس أو التصفية .

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الادبيات الواردة فيه

ثانياً : أهمية التدرج الائتماني

عملية التصنيف الائتماني لها العديد من الفوائد التي تحققها للشركات المصدرة نذكر منها : (طفاح،٢٠١٠) و(

التميمي،٢٠٠٩)

١. التصنيف الائتماني يحفز النمو في الأسواق المالية كما يسهم في خلق العمق المالي.
٢. يوفر الاستقرار والمصدقية والامان الوقائي .
٣. يزيد من كفاءة الأسواق المالية محليا ودوليا .
٤. يزيد من الاندماج بين السوق المحلية والعالمية . (التميمي،٢٠٠٩)
٥. امداد متخذي القرار الاستثماري بقاعدة معلومات عن القروض والفرص الاستثمارية.

يوجد العديد من المزايا التي يحققها التدرج الائتماني : (Hossein,2005)

١. الدخول الى الأسواق الرأسمالية : عندما تسعى الشركات الى الدخول الى الأسواق الرأسمالية العالمية ينبغي عليها الحصول على تقييم ائتماني للديون يعكس مصداقيتها في الاسواق المالية ويمثل عامل مهم لجذب المستثمرين والحد من معدلات مخاطر التخلف عن السداد مما يمنح الشركات القدرة على الاقتراض وتخفيض نسبة كلفة التمويل .
٢. تكوين سمعة حسنة في الاسواق : تتم التعاملات المالية بين الشركات على أساس شفافية وثقة الاطراف المتعاقدة بالدرجة الأساس ، وهنا يتوجب على الشركات السعي في الحصول على سمعة حسنة في الأسواق المالية العالمية ومن ثم يجب عليها الحصول على تصنيفات ائتمانية مرتفعة ، من أجل استقطاب المستثمرين و زيادة حصتها السوقية وانتشار العلامة التجارية لها .
٣. تخفيض كلفة التمويل :التدرج الائتماني المرتفع يقابله مخاطر ائتمان أقل ومن ثم ستمكن الشركات من الحصول على تسهيلات ائتمانية بمعدلات فائدة منخفضة نسبيا مقارنة بشركات أخرى تحمل درجة تصيف ائتماني منخفض تعمل ضمن القطاع نفسه .

ثالثاً : فئات التدرج الائتماني :

تسعى وكالات التدرج الائتمانية إلى تقديم معلومات مستقلة للأسواق المالية عن المنتجات المالية والسندات طويلة الأجل وعن قدرة المقترضين عن سداد ديونهم في اجالها ، ويمكن تقسيم هذه الفئات إلى : (Standard & Poor's Ratings,2014)

❖ Best Credit Quality Category AAA :

تمثل أعلى فئة تدرج للجدارة الائتمانية اذ تتمتع الشركة بقدرة كبيرة جدا على الوفاء بالالتزامات من الفوائد واقساط الدين في تاريخ استحقاقها ، هذه القدرة تتمثل في استعداد ورغبة هذه الشركة على خدمة ديونها مقارنة بشركات اخرى تعمل في نفس القطاع.

❖ Very Good Credit Quality Category AA :

تقييم الجدارة الائتمانية لهذه الفئة تكون عالية ايضا إذ تعكس قدرة قوية جدا للشركة على الوفاء بالتزاماتها لأصل السند وفوائده في تواريخ الاستحقاق ، الا ان المخاطر الائتمانية الملازمة بهذه الالتزامات تختلف اختلافا طفيفا عن المخاطر المصاحبة للالتزامات المصنفة في الفئة AAA.

❖ More susceptible to economic conditions, still Good Category A :

تقييم الجدارة الائتمانية لهذه الفئة تكون عالية ايضا، والتدرج هنا يوضح مدى القدرة القوية للشركة على سداد ما عليها من التزامات مالية ، لكن ما يميز هذه الفئة انها تكون أكثر عرضة للتغيرات غير المتوقعة في الأوضاع الاقتصادية والمالية بالمقارنة مع قدرة الشركات في فئات التقييم أعلاه .

❖ **Lowest Credit Quality Category BBB**

تتسم الملاءة المالية لهذه الفئة تكون جيدة وتعكس قدرة الشركة على سداد كل من دفعات الفوائد والدين في آجال استحقاق بشكل مرضي مع احتمال تعرضها لتأثير تغيرات غير متوقعة في الأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية بمقدار اكبر بكثير من قدرة الشركة المدرجة في فئات التقييم أعلاه.

❖ **Caution is necessary Category BB**

يعكس هذا التدرج حالة اللاتأكد التي تحيط في قدرة الشركة على تلبية ما عليها من التزامات من فوائد واقساط القرض في تاريخ استحقاقها ، اذ تعد التزامات الشركة هنا محفوفة بالمخاطر الائتمانية إلى حد ما ، وقدرتها على سداد هذه الالتزامات في تاريخ استحقاقها سوف تكون غير مضمونة بسبب تأثيرها لتغيرات غير مواتية في الأوضاع السياسية والاقتصادية أو المالية.

❖ **Vulnerable to changes in economic conditions Category B**

يعكس هذا التدرج مدى زيادة الشكوك في قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها للفوائد في تاريخ استحقاقها ، القيم المالية هنا لا تتوفر لها حماية كافية ، فقد تكون عرضة لتغيرات غير مواتية في الأوضاع السياسية او الاقتصادية أو المالية، كما أنها تكون محفوفة بمخاطر ائتمانية أكبر من المخاطر الموجودة في فئات التقييم الأعلى.

❖ **currently vulnerable to non-payment Category CCC**

معرضة حالياً لعدم السداد، نتيجة الظروف التجارية والاقتصادية تكون غير مواتية للمدين للوفاء بالتزاماته المالية ، من غير المحتمل أن يكون للمدين القدرة على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق.

❖ **currently highly vulnerable to non-payment Category CC**

الوضع الحالي لهذه الفئة تكون هو عدم قدرة المصدر على الدفع ما عليه من مستحقات. ويتم استخدام التدرج في حالة عدم تخلف المصدر عن السداد التزاماته، ولكن شركة S & P تتوقع وضع مالي قريب جدا للنكول أو قد يكون شبه مؤكد، بغض النظر عن الوقت المتوقع للنكول.

❖ **Category currently highly vulnerable to non-payment and the obligation C**

الوضع الحالي لمصدر القيم المالية يكون اكثر عرضة لعدم الدفع والالتزام بأصل قيمة السند وكلفته، مثل انخفاض الانتعاش النهائي مقارنة بالالتزامات التي في تصنيفات أعلاه.

تدرج السندات والعوامل المؤثرة فيه :

تمثل السندات بشكل عام تعهد بدفع تدفقات نقدية بشكل دخل ثابت ، فقد يصاحب هذا الدخل بعض المخاطر ومنها مخاطر نكول مصدر السند عن الوفاء بالتزاماته ؛ لذا يتم التركيز على المركز المالي النهائي للشركات والبنوك وقياس احتمالية عدم قدرتها على سداد فوائد وأصل الدين ، وتسمى مخاطر النكول هذه بمخاطر الائتمان ، وتصنف السندات ايضا وفقا لمخاطر التخلف عن السداد المتوقعة منها (bodie,et.al,2014:468) . ويرى (التميمي، ٢٠٠٩: ٢) الآراء التي تعلن عنها هذه الوكالات بشكل تدرجات ، تمثل إشارة للسندات من المراتب الاستثمارية العليا وصولاً إلى سندات الخردة مع اضافة علامة الموجب او السالب لتحقيق مستوى أعلى عند التعامل مع التدرج الممنوح لتشجيع التنافس ، والتغيير في

الترج الائتماني له انعكاسات كبيرة على المصدر إذ يحدد تكلفة الاقتراض المستقبلية. كما يعتمد تدرج السندات على عدة عوامل كمية ونوعية تستخدمها وكالات التدرج لتصنيف السندات ومن هذه العوامل : (Fabozzi & Peterson,2003 : : 508)

١. النسب المالية Financial Ratios: كثير من النسب المالية هي مهمة لكن كل من نسب التغطية والرافعة المالية والسيولة والربحية هي مهمة جداً كونها تتنبأ بالضيق المالي ، وسنوضح كل منها كالآتي :-
 - أ- نسبة التغطية : هي نسبة ارباح الشركة إلى تكاليفها الثابتة على سبيل المثال نسبة عوائد الفائدة هي نسبة الارباح قبل الفوائد والضرائب إلى التزامات الفوائد .
 - ب- نسبة الرافعة المالية : اي نسبة الدين إلى حق الملكية ، اذ ان ارتفاع النسبة تشير إلى ارتفاع مديونية الشركة مما قد يعرضها إلى عدم القدرة في الوفاء بالتزاماتها المالية .
 - ت- نسبة السيولة : وتكون على نوعين هما نسبة التداول current ratio (الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة) والنسبة السريعة ratio quick (الموجودات المتداولة- المخزون / المطلوبات المتداولة) وتقيس نسبة السيولة قدرة الشركة في الوفاء بالتزاماتها المستحقة عن طريق اصولها السائلة.
 - ث- نسبة الربحية : وتقيس العائد على الموجودات او العائد على حق الملكية وتشير النسبة إلى اداء الشركة بشكل عام فكلما ارتفعت النسبة دلالة على افضلية الشركة.
٢. شروط عقد السند :هناك احكام مهمة تؤدي دوراً في تدرج السندات تتمثل فيما اذا كانت السندات مضمونة سواء اكانت برهن اصول محدد ام بطبيعة ادارة ديون الشركة المصدرة للسند ، اذ قد تضع بعض الشركات حدود لحجم ديونها كما قد تحدد نسب فائدة فوق مستوى معين .
٣. عوامل نوعية: تتمثل في حساسية الشركة إلى قوة الاقتصاد ومقدار تأثرها بمستويات التضخم او ان تكون لديها مشاكل مع العاملين ، فضلا عن قياس مدى تطور معاملاتها الدولية واستقرار البلدان التي تستثمر فيها وما قد تتعرض لها من مشاكل بيئية وما إلى ذلك.

المبحث الرابع / الجانب التحليلي

١. تحليل الأرباح وتدرج الائتمان

تم في هذا المبحث تحليل الأرباح وحساب التدرج الائتماني ، وتحليل علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة واختبارها ، ومن ثم قياس علاقة الأثر بين متغيرات الدراسة للمصارف العراقية (المصرف التجاري العراقي ، مصرف الاستثمار العراقي ، المصرف الأهلي العراقي ، مصرف الائتمان التجاري ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الشرق الأوسط ، مصرف الشمال ، المصرف المتحد، مصرف الموصل ، مصرف بابل ، مصرف بغداد التجاري ، مصرف دار السلام) للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠١٦ ، اما التدرج الائتماني فقد تم تدرج المصارف من أدنى رافعة مالية إلى الاعلى إذ مُنح المصرف صاحب أدنى رافعة مالية رقم (١٢) وأعلى رافعة مالية رقم (١) و قسمتها على (١٠٠) لتحويلها إلى نسب مئوية لغرض التوضيح البياني ومن ثم ترميزها كما في الجدول (٣) .

جدول (٣)

ترميز قيم التدرج الائتماني للمصارف عينة الدراسة

قيم التدرج الائتماني	1%	2%	3%	4%	5%	6%	7%	8%	9%	10%	11%	12%
رمز التدرج الائتماني	CC-	CC	CC+	CCC	BB-	BB	BB+	BBB	AA-	AA	AA+	AAA

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج الاكسيل

وبعد اجراء تحليل الأرباح وفق نسبة المساهمة السنوية إلى اجمالي سنوات الدراسة وقياس التدرج الائتماني باعتماد اهم مؤشر (الرافعة المالية : اجمالي المطلوبات / المطلوبات وحق الملكية) كانت النتائج لإجمالي المصارف كالآتي :-

اجمالي المصارف عينة الدراسة :

يظهر الجدول (٤) أن أعلى نسبة ربح سنوي لأجمالي المصارف عينة الدراسة كانت عام ٢٠١٣ إذ بلغت (18%) تلاها عام ٢٠١٢ بنسبة (17.2%) ثم عام 2011 بنسبة (١١.٣ %) . أما التدرج الائتماني فحقق عام ٢٠١٣ أعلى تصنيف بدرجة (AAA) لحقه عام ٢٠٠٩ بدرجة (AA+) أما أقل تصنيف كان في عام ٢٠٠٤ بلغت (CC-) .

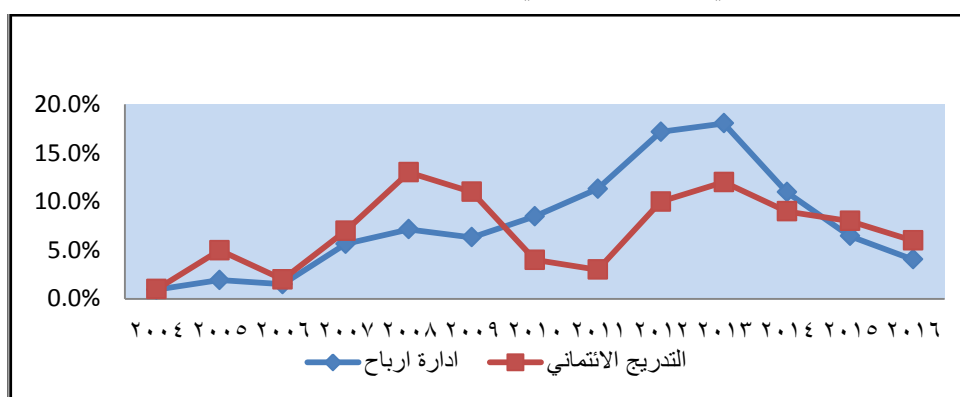
جدول (٤)

إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لأجمالي المصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠١٦-٢٠٠٤

اجمالي المصارف عينة الدراسة													اسم المصرف
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنة
4.1%	6.5%	11.0%	18.0%	17.2%	11.3%	8.5%	6.3%	7.1%	5.7%	1.5%	1.9%	0.9%	ادارة ارباح
6%	8%	9%	12%	10%	3%	4%	11%	13%	7%	2%	5%	1%	التدرج الائتماني

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج الاكسيل

ويوضح الشكل (2) مدى توافق إدارة الأرباح مع التدرج الائتماني خلال مدة الدراسة لأجمالي المصارف ويتضح أنهما بنفس الاتجاه سواء في الارتفاع او الانخفاض ما يعني وجود علاقة ارتباط موجبه بين كل من إدارة الأرباح والتدرج الائتماني وهذا ما سنحاول إثباته في التحليل الاحصائي .



شكل (2)

إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لأجمالي المصارف عينة الدراسة للمدة ٢٠١٦-٢٠٠٤

٢. تحليل علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة واختبارها

إن جميع البيانات المعتمدة في التحليل هي موزعة توزيع طبيعي بحسب اختبار Kolmogorov-Smirnov لقياس اعتدالية التوزيع الاحتمالي وكانت قيمة p.value لجميع المتغيرات أكبر من مستوى المعنوية والبالغ ٥% ، و تم قياس علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة التي تضمنتها الفرضية الرئيسية الأولى، وقد استخدم الباحثان لهذا الغرض معامل الارتباط الخطي لـ (person) ، بعد ذلك تم اختبار معنوية معاملات الارتباط باستخدام اختبار (t). ومن أجل إعطاء قرار دقيق بشأن ثبوت صحة الفرضية الرئيسية الأولى من عدمه التي مفادها: (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين إدارة الأرباح مع التدرج الائتماني للمصارف المبحوثة) وعلى النحو الآتي:

فرضية العدم (H_0): لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين إدارة الأرباح و التدرج الائتماني للمصارف المبحوثة

فرضية الوجود (H_1): توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين إدارة الأرباح و التدرج الائتماني للمصارف المبحوثة

وسيتم تطبيق هذه الفرضية على كل المصارف لمعرفة مدى قدرتها في إدارة أرباحها وعلاقة ذلك بتدرجه الائتماني وكالاتي :

اجمالي المصارف عينة الدراسة :

من أجل قبول الفرضية الرئيسية الأولى من عدمه ، تم اختبار قيمة معامل الارتباط البسيط الواردة بالجدول (5)، باستخدام اختبار (t)، للوقوف على الدلالة الإحصائية للعلاقة بين إدارة الأرباح والتدرج الائتماني للمصارف المبحوثة .

الجدول (5)

علاقة الارتباط بين إدارة الأرباح والتدرج الائتماني لأجمالي المصارف المبحوثة

نوع العلاقة	قيمة (T)		ادارة الارباح	المتغير المستقل X
	الجدولية (%5)	المحسوبة	معامل الارتباط R	المتغير المعتمد Y
توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند المستوى %5	1.684	2.317	0.573	التدرج الائتماني Y

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات SPSS 21.

يتضح من النتائج الواردة بالجدول (5)، وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين إدارة الأرباح والتدرج الائتماني لأجمالي المصارف المبحوثة ، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.573) ، و قيمة (t) المحسوبة (2.317) ، و هي اكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.94) عند مستوى المعنوية (5%). ما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية الرئيسية الأولى البديلة التي مفادها : (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح مع التدرج الائتماني للمصارف المبحوثة)

3. قياس علاقة الأثر بين متغيرات الدراسة

تم اختبار الفرضية الرئيسية الثانية وذلك بالاعتماد على تحليل الانحدار الخطي البسيط (simple Linear Regression) فضلاً عن استخدام معامل التحديد (R^2) لتفسير مقدار تأثير المتغير المستقل بالتغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد فضلاً عن المعامل المعياري للانحدار BETA الذي يقيس مدى استجابة المتغير المعتمد عندما يتغير المتغير المستقل بدرجة معيارية واحده . والمعادلة الخطية للانحدار الخطي البسيط والتي تم اعتمادها ضمن برنامج SPSS₂₁ هي :

$$Y = a + b_1X_1 + e$$

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

فرضية العدم (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح في التدرج الائتماني للمصارف المبحوثة

فرضية الوجود (H_1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح في التدرج الائتماني للمصارف المبحوثة

ويهدف إعطاء قرار دقيق بشأن ثبوت صحة فرضية الدراسة من عدمه تم اختبار معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط ، باستخدام اختبار (F)، للوقوف على معنوية الأنموذج لغرض تحديد مدى تأثير إدارة الأرباح في التدرج الائتماني للمصارف عينة الدراسة وكالاتي :

اجمالي المصارف عينة البحث

لغرض قياس تأثير إدارة الأرباح في التدرج الائتماني لإجمالي المصارف المبحوثة يشير الجدول (6) ، إلى تقدير أنموذج الانحدار الخطي البسيط ، الذي يوضح معلمات أنموذج الانحدار المستخدمة وفق النموذج المعتمد وبالتالي سيكون تفسير العلاقة كالاتي :

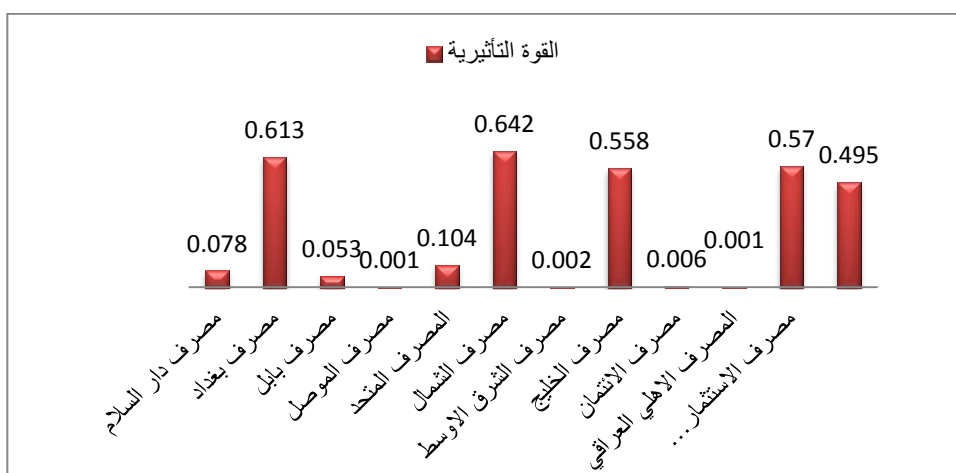
جدول (6)

العلاقة التآثيرية لإدارة الأرباح في التدرج الائتماني (Y)

المعامل المعياري للانحدار Beta	معامل التفسير R2	قيمة (F)		ادارة الارباح	Constant	المتغير المستقل X المتغير المعتمد Y
		الجدولية (%5)	المحسوبة	B	A	
0.573	0.33	3.20	5.370	40.760	3.865	التدرج الائتماني Y

المصدر /من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss v21

- أ- بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) مقدار (0.33) أي إن نسبة ما يفسره متغير إدارة الأرباح من التغيرات التي تطرأ في التدرج الائتماني هي (33%) اما النسبة الباقية والبالغة (67%) فتعود لمساهمة متغيرات اخرى .
- ب- إن قيمة المعامل المعياري للانحدار (Beta) البالغة (0.573) تعني إن أي زيادة في متغير إدارة الأرباح بمقدار انحراف وحدة معيارية واحدة سيؤدي إلى تحسين التدرج الائتماني بمقدار (57.3%).
- ج- إن قيمة (F) المحسوبة تقيس معنوية نموذج الانحدار البسيط إذ بلغت (5.370) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (3.20) عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية 12 مما يعني وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين المتغيرات وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول فرضية الوجود من الفرضية الرئيسية الثانية والتي مفادها (توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية لإدارة الأرباح في التدرج الائتماني للمصارف المبحوثة) . كما ويشير الشكل (3) إلى مدى معنوية علاقة الأثر وتباينها لكل مصرف من المصارف عينة البحث ، إذ يظهر أن مصرف الشمال حقق أعلى قوة تأثير لإدارة الأرباح في التدرج الائتماني بلغت 64.2% تلاه مصرف بغداد بنسبة 61.3% ثم مصرف الاستثمار العراقي بنسبة 57%. أما أقل المصارف تأثيراً لإدارة الأرباح في التدرج الائتماني كان المصرف الأهلي ومصرف الشرق الأوسط .



ويوضح الشكل (3) معنوية العلاقة التأثيرية لإدارة الأرباح في التدرج الائتماني لكل مصرف من المصارف عينة

الدراسة .

جدول (7)

معنوية علاقة الأثر وثبات صحة الفرضيات الفرعية لكل مصرف من المصارف عينة الدراسة

ت	اسم المصرف	معنوية العلاقة بين إدارة الأرباح والتدرج الائتماني للمصارف المبحوثة
١	المصرف التجاري العراقي	علاقة اثر معنوية
٢	مصرف الاستثمار العراقي	علاقة اثر معنوية
٣	المصرف الأهلي العراقي	علاقة اثر غير معنوية
٤	مصرف الائتمان التجاري	علاقة اثر غير معنوية
٥	مصرف الخليج التجاري	علاقة اثر معنوية
٦	مصرف الشرق الأوسط	علاقة اثر غير معنوية
٧	مصرف الشمال	علاقة اثر معنوية
٨	المصرف المتحد	علاقة اثر غير معنوية
٩	مصرف الموصل	علاقة اثر غير معنوية
١٠	مصرف بابل	علاقة اثر غير معنوية
١١	مصرف بغداد	علاقة اثر معنوية
١٢	مصرف دار السلام	علاقة اثر غير معنوية
١٣	اجمالي عينة البحث	علاقة اثر معنوية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات التحليل

المبحث الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

١. اهتمام إدارة الشركات بعمليات البحث والتطوير من أجل زيادة أرباحها السنوية .
٢. اتباع إدارة المصارف للمبادئ المحاسبية المقبولة قبول عام ذات المرونة التامة وتطوير مهارات المحاسبين والمدققين لتطوير مهاراتهم في تطبيق سلوكيات إدارة الأرباح و تقليل التذبذب في مستوى الأرباح .
٣. أن التغيرات في التدرج الائتماني لها آثار متناسبة على السوق المصرفية العراقية ففي حالة انخفاض التدرج الائتماني، تنخفض المصارف في السوق المصرفية من حيث الحجم وتخصيص رأس المال كاحتياطات للقروض المتعثرة. وفي حالة ارتفاع التدرج الائتماني ، تزيد المصارف في حجمها وإعادة تخصيص الموجودات ، وهذا دليل على أن هذه المصارف لديها نظرة أكثر تفاؤلاً عن أوضاعها المالية. كما إنها أكثر تحفظاً تجاه المخاطرة في حال حدوث تغيير التدرج الائتماني .
٤. إن للعاملين (المدققين ومحاسبين) أو الإداريين دوراً مهماً في تحسين أداء الشركة عن طريق مشاركتهم في إعداد التقارير المالية المنشورة عن أداء الشركة خلال المدة المالية المحددة .
٥. شهد مصرف بغداد نمواً استثنائياً خلال عام ٢٠٠٧ إذ حقق ربحاً صافي 9% مقارنة بالسنوات السابقة لهذا العام ، عن طريق التعزيزات التقنية ومن جراء الاهتمام الاستراتيجي بالمستقبل. وبالتالي يؤدي هذا المصرف دوراً فعالاً في استغلال الفرص المتاحة لتطوير القطاعات النفطية وغير النفطية وفي بناء البنية التحتية وتمويل البناء.
٦. أن المصارف صاحبة التدرج الائتماني المنخفض ليس لديها مجال للانخراط بنشاط في إدارة الأنشطة الحقيقية لأنها تميل إلى أن تكون أقل ربحية ومديونية عالية.
٧. اظهرت النتائج الاحصائية وجود تأثير معنوي لإدارة الأرباح في التدرج الائتماني مما يشير إلى إن الاهتمام بإدارة الأرباح يسهم بشكل كبير في تحسين التصنيف الائتماني للمصارف عينة الدراسة .
٨. على مستوى المصارف لم يكن تأثير إدارة الأرباح واضحاً في التدرج الائتماني لبعض المصارف ولكن كان له تأثير واضح في مصارف اخرى في كيفية إدارة أرباحها وأي الاستراتيجيات تستخدم لتحسين التصنيف الائتماني .

التوصيات Recommendations

١. التأكيد على زيادة الافصاح والكشف الكامل عن المعلومات في التقارير المالية المنشورة للمصارف العراقية .
٢. العمل على تعزيز تطبيق حوكمة الشركات لدعم الشفافية والحصول على معلومات اللازمة لمكافحة الفساد المالي والاداري .
٣. العمل على تنمية قدرات ومهارات العاملين بشكل يؤهلهم على كشف حالات الغش والفساد المالي والإداري داخل الشركات عن طريق برامج التطوير والتدريب الاداري والمالي .

٤. ينبغي على المشاركين في الاسواق التحقق من قرار توقيت بيع الموجودات فيما إذا كانت قرارات البيع قرارات استثمارية ام انتهازية وأثر ذلك في إدارة الأرباح الحقيقية للمصارف .
٥. ينبغي على البنك المركزي الزام إدارة المصارف بالإفصاح عن أسباب استخدامها لإدارة الأرباح الحقيقية مثل بيع الموجودات الثابتة التي تحقق أرباح رأسمالية غير متحققة .
٦. ينبغي على البنك المركزي الزام إدارة المصارف بنسب اندثار محددة للموجودات ثابتة حتى لا تختلف الاعمار الانتاجية فيما بين المصارف .
٧. يمكن تقديم عدة اقتراحات وطرائق لتطوير البحث في هذا المجال، مثل تقديم الدراسات المستقبلية عن الاختلافات بين التصنيفات المصدرة المقبولة وغير المقبولة.

المصادر

اولاً / المصادر العربية :

١. التميمي، أحمد : معايير التصنيف الائتماني في المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة المستثمرون ، ٢٠٠٩.
٢. حسن، زهراء محمد : أثر الاحتياطات السرية على إدارة الأرباح في البنوك المصرية -دراسة تطبيقية ، رسالة الماجستير ، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، ٢٠١٥ .
٣. السيد، صفا محمود :إدارة الربحية ومعايير المحاسبة المصرية ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي ، المجلد 1 ، العدد ١٨ ، ٢٠٠٤.
٤. طلفاح ، احمد : الازمة المالية ،المعهد العربي للتخطيط ، ٢٠١٠ .
٥. طلفاح ، احمد : الجدارة الائتمانية السيادية الوظائف و الفوائد والمؤشرات والمجالات ،المعهد العربي للتخطيط ، ٢٠٠٥ .

ثانياً / المصادر الاجنبية :

6. Ahmed, A., Takeda, C. & Thomas S. :Bank loan loss provisions: a re-examination of capital management, earnings management and signaling effects, Journal of Accounting and Economics, 1999.
7. Ashari ,N. & et.al : Factors Affecting Income smoothing Among listed companies in Singapore , Accounting Business Research, ,1994 .
8. Bhojraj, Sanjeev and Sengupta ,Partha :Effect of Corporate Governance on Bond Ratings and Yields: The Role of Institutional Investors and Outside Directors ,The Journal of Business, 2003.
9. Bodie , Zvi and Alex Kane, Alain J. Marcus: Investments , 10th Edition ,2011.
10. Cheng, S. :R&D expenditures and CEO compensation, The accounting review , 2004.
11. Chi-keung Man, Brossa Wong : Corporate Governance And Earnings Management: A Survey Of Literature ,The Journal of Applied Business Research, Volume 29, Number 2, 2013.

12. Fabozzi Frank, Peterson Pamela; Financial Management And Analysis, John Wiley & Sons, Inc, Second Edition, New Jersey, USA,2003.
13. Feng Li : Earnings quality and earnings management in Chinese-listed companies, University of Wollongong Research Online, 2011.
14. Feschijan , Daniela : analysis creditworthiness of bank loan applicants , Economics and Organization , 2008
15. Fudenberg, D & Tirole, J. : A theory of income and dividend smoothing based incumbency rents, Journal of political economy, 103 ,1995.
16. Gaio, C., & Raposo, C. : Earnings quality and firm valuation: international evidence, Accounting and Finance, 2011.
17. George Drdmiotes & Thomas Hemmer : On the Stewardship and Valuation Implications of Accrual Accounting Systems , Journal of Accounting Research 2013.
18. George Pinches, E., and J. Clay Singleton.: The Adjustment of Stock Prices to Bond Rating Changes, Journal of Finance 1978 .
19. Healy, P., and J. Wahlen : A review of the earnings management literature and its implications for standard setting, Accounting Horizons, 1999.
20. Hepworth, S.R.: Periodic income smoothing, The Accounting Review, 1953.
21. Hossein Asgharian, : Reformation of the Credit Rating Industry – Is there a need?, Master Thesis, Lund University, Lund, Sweden, 2005.
22. Kin Lo, Earnings management and earnings quality, Journal of Accounting and Economics ,2008.
23. Mohanram, Parthia: How to manage earnings management?, Accounting World , India , 2003.
24. Rahman, Musfiqur , Moniruzzaman, Mohammad & Jamil, Sharif : Techniques, Motives and Controls of Earnings Management , International Journal of Information Technology and Business Management, 2013 .
25. Roychowdhury, S. : Earnings management through real activities manipulation, Journal of Accounting and Economics , 2006.
26. Schipper, K.:Commentary on earning Management, Accounting Horzons ,1989.
27. Scott B. Jackson, Marshall K. Pitman: Auditors and Earnings Management, July 2001, Available from: <http://www.nysscpa.org/cpajournal /2001/0700/ features/ f073801.htm>, (19/03/2010).
28. Sellami ,Mouna : Incentives and Constraints of Real Earnings Management: The Literature Review , International Journal of Finance and Accounting, 2015.
29. Standard & Poor's Ratings , History of Standard & poor, Retrieved , USA,2010.

30. Standard & Poor, History of Standard & poor, Retrieved , USA, 2007 .
31. Stephen D. Maear & Pervaiz Alam & Michael A. Pearson : Earnings management, When Does Juggling the Numbers Become Fraud, Association of Certified Fraud Examiners, 2000.
<http://www.cfenet.com.search>.
32. Stice [Earl](#) , [James Stice](#) , [Michael A. Diamond](#) : Financial Accounting Reports and analyzes , 6 ed , 2005.
33. Visvanathan, G. :Corporate governance and REM, Academy of Accounting and Financial Studies, 2008
34. White, Lawrence J. : Markets The Credit Rating Agencies ,Journal of Economic Perspectives, 2010.